

عوامل نجاح الصيرفة الإسلامية الواقع... والطموح

د. صادق راشد الشمري*

المستخلص

على الرغم من حداثة تجربة المصارف الإسلامية رغم عمرها المقاس ببضعة عقود ولكنها أصبحت تقتطع جزءا كبيرا من الحصة السوقية للمصارف التقليدية وكذلك نجاحها في ادخال قنوات اقتصادية جديدة وهادفة وحيوية وبالتالي تمكنت من تثبيت اركان الصيرفة الإسلامية على مستوى العالم وهذا ما جعلها ان تُستهدف من اطراف كثيرة وتتهم بالارهاب والانشطة المعادية ان نجاحها على المستوى الاقليمي والدولي الذي لا احد يمكن انكاره او ان يتجاهله والذي انعكس في الحجم الهائل للموجودات التي تديرها هذه المصارف والتي بلغت بحدود (550) بليون دولار ومن المتوقع ان ينمو حجم اعمالها مطلع عام 2014 ليصل بحدود 2 ترليون دولار وبنسبة نمو 24-30%.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية ، الحصة السوقية للمصارف

*البنك الوطني الإسلامي

المقدمة

منذ ظهور الصناعات المصرفية المختلفة في المجتمعات الإسلامية وهي تزداد أهمية وتطوراً لخدمة المجتمعات وجذباً لمخدرات شرائح كثيرة من المجتمعات على مختلف أديانهم وأعراقهم من خلال تعميم مجموعات متنوعة ومتزايدة من الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية وهذا ماجعلها ان تفرض وجودها الاقليمي والدولي على الساحة المالية والمصرفية سواء اكانت ودائع تحت الطلب أو ودائع استثمار وودائع إيداعية أو غيرها وهذا ماهيئ لها السبل الكفيلة باختراق حواجز انشطة الصيرفة التجارية اذ استطاعت من خلال الياتها وادواتها المستخدمة ان تدخل هذا النشاط من اوسع ابوابه مع المدخرين واصحاب المشروعات بعد ان كانت لا تستطيع ان تواكب وتتطلع الى هذه الاعمال والانشطة... وذلك لأن المصارف أصبحت اليوم تشير إلى مجالات التطور والتقدم الاقتصادي لأي بلد، حيث شهدت الساحة المصرفية الدولية والمحلية أنتشاراً وتوسعاً كبيراً في الولوج إلى هذه الصناعة سواء كان في إنشاء مصارف تعمل وفقاً لحكم الشريعة الإسلامية أي لا تتعاطى الفائدة لا أخذاً ولا عطاءً أو تحول بعض المصارف التقليدية إلى نشاط الصيرفة الإسلامية وبعضها انشأ فروعاً او نوافذ اسلامية ضمن اطار وحدة ادارية داخل الهيكل التنظيمي والبعض منها انشأ فروعاً اسلامية مستقلة وقدم خدمات ومنتجات اسلامية متكاملة ومتطورة ، وقد بدأت تجربة الصيرفة الاسلامية في العراق كما قامت مصارف اسلامية منذ تسعينات القرن الماضي حتى اصبحت حالياً (9) مصارف بشبكة فروع منتشرة بلغت 91 فرعاً منتشرة في مختلف انحاء البلد اضافة الى فروع المصارف الاجنبية العاملة في العراق كما اقامت نوافذ في المصارف التجارية من خلال المصرفيين الحكوميين (الرافدين – الرشيد) ولكل فرع تم تخصيص (خمسون مليار دينار عراقي) على ان تعمل وفقاً للاسس التالية:

تجنب المحرمات.

ان يكون للفرع او النافذة استقلال مالي واستقلال محاسبي واستقلال اداري مع ضرورة توافر هيئة شرعية. مع العلم أن الأساس الذي جاءت به الصيرفة الإسلامية هو تلبية لرغبة المجتمعات الإسلامية في إيجاد صيغة للتعامل المصرفي الإسلامي اذ ان النظام الاقتصادي الإسلامي سعى بالدرجة الاساس الى الفصل بين امور الدين وامور الدنيا، من خلال تحقيق سعادة الانسان بتلبية متطلباته المعيشية ، على اعتبار ان الانسان هو الاساس في كل عمل وعدم الفصل بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع.

التمييز بين الحلال والحرام وبما ان الربا (الفائدة) تعد الدائيمو والمحرك للاقتصاد الربوي (التقليدي) فقد استبعدت المصارف الاسلامية التعامل بها لاخذاً ولاعطاءً باعتبارها غير جائزة شرعاً واعتبرت الفائدة (الربا) وجهان لعملة واحدة.

ابتكرت اساليب وصيغ تمويلية وحتى تكون المصارف الاسلامية مواجهة التطورات الكبيرة للصناعة المصرفية فعلياً ان تكون اكثر مقدرة وكفاءة الى تعميم منتجات وخدمات متنوعة ومتطورة وتقوم بتقديمها بكفاءة عالية ودقة متناهية وباقل الكلف حتى تتمكن من منافسة المصارف التجارية والاجنبية، وحتى تبقى بتطور وامكانية اعلى في البقاء والتكيف المتواصل مع مستجدات العمل المصرفي لمطابقة لحكم الشريعة (كالمشاركات – المضاربات – الاجارة وغيرها) اي تقوم على اساس المشاركة في الربح والخسارة على قاعدة العُثم بالعُرم اذ ان المغنم والمغارم توزع على اطراف العملية الاستثمارية، وليست على طرف واحد كالربا (الفائدة) والقماراذ الرباح طرف والخاسر طرف ثاني.

اعتبرت ملكية المال هو الله تعالى، وان الانسان هو مستخلف بادارة هذه الاموال باعتبارها امانة يديرها حسب شرع الله اي ان الملكية مكتسبة بالاستخلاف وليست ملكية اصيلة.

عدت النقد هو وسيلة التبادل ومخزناً للقيم واداة للوفاء وليس سلعة تباع وتشتري وتؤجر ، على اعتبار ان **النقد عقيم لايلد**.

ان الفكرة الاساسية للانشطة والعمل المصرفي لتقديم منتجات وفقاً لحكم الشريعة بدأ منتصف الثلاثينيات من القرن الماضي وكانت اول محاولة لانشاء المصارف الاسلامية في احدى المناطق الريفية في الباكستان خلال الاربعينيات من ذلك القرن من خلال انشاء مؤسسة تقوم باستقبال الودائع من الموسرين والطبقات الغنية ، من اجل اقراضها الى المزارعين المحتاجين للاموال اي نفس فكرة الصيرفة هناك اموال فائضة لدى وحدات الفائض حتى تمنحها لمن يحتاجها من وحدات العجز .

علما ان الفكرة كانت بدون عائد عندما يتم منح هولاء المحتاجين وبالمقابل فانها تتقاضى اجورا رمزية لتغطية تكاليفها الادارية فقط، وبعدها ظهرت التجربة الثانية في الريف المصري لانشاء مصرف اسلامي عام 1963 اذ تم انشاء مايسمى ببنوك الادخار المحلية والتي اقيمت في مدينة ميت غمر – بجمهورية مصر العربية والتي اسسها د.احمد النجار رئيس الاتحاد الدولي للمصارف الاسلامية السابقة، وقد استمرت هذه التجربة حوالي ثلاث سنوات.

وبعدھا تم انشاء مصرف ناصر الاجتماعي حيث يعد اول مصرف يشير في قانون انشائه على عدم التعاطي بالفائدة المصرفية اخذا وعطاء, وقد كانت طبيعة معاملات هذا المصرف هو في النشاط الاجتماعي وليس المصرفي اساسا, من خلال تأسيس بنوك ادخار اسلامية, وتعد هذه اول تجربة سجلت في العصر الحديث في مجال العمل المصرفي الاسلامي, وعلى الرغم من فشل هاتين التجربتين لكونهما واجهت تحديات كثيرة ونتيجة عدم توفر الكوادر المؤهلة من العاملين ومشكلات اخرى في طبيعة معاملات المصرف هو في النشاط الاجتماعي وليس المصرف بالاساس الا انها عكست رغبة قطاع واسع وشريحة واسعة من المسلمين في ايجاد بدائل للمؤسسات المالية (التجارية او التقليدية) والتي كانت قائمة في حينها.

في بداية السبعينيات خلال القرن الماضي وخصوصا في مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية المنعقد في جدة عام 1972 ورد نص (على ضرورة انشاء مصرف اسلامي دولي للدول الاسلامية).

وقد جاء الاهتمام الحقيقي بانشاء مصارف اسلامية تعمل طبقا لاحكام الشريعة الاسلامية في توصيات المؤتمر المذكور. وقد نتج عن ذلك اعداد اتفاقية تاسيس البنك الاسلامي للتنمية والتي وقعت من وزراء مالية الدول الاسلامية عام 1974 وباشر البنك الاسلامي للتنمية نشاطه عام 1977, ويتميز هذا المصرف بانه مصرف حكومات لا يتعامل مع الافراد في النواحي المصرفية.

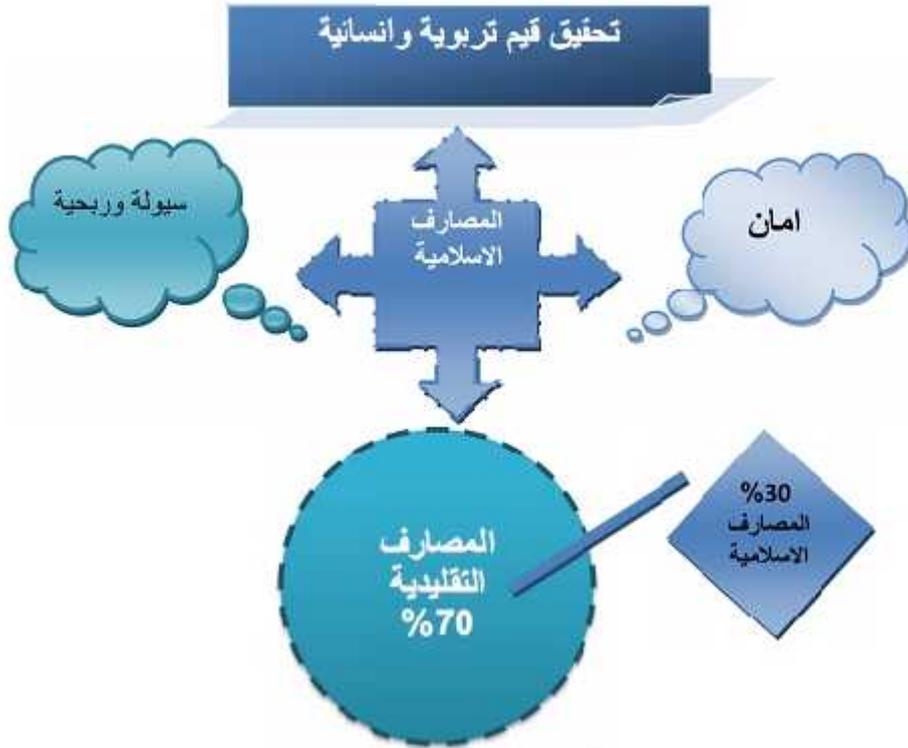
جاء بنك دبي الاسلامي كأول مصرف اسلامي متكامل يتعامل طبقا لاحكام الشريعة الاسلامية عام 1975 ليقدّم جميع الخدمات المصرفية والاستثمارية للأفراد.

اذ شهدت الساحة المصرفية الدولية والمحلية انتشارا وتوسعا كبيرا في الولوج الى هذه الصناعة سواء كان في انشاء مصارف تعمل وفقا لحكم الشريعة الاسلامية اي لاتتعاطى بالفائدة لا اخذا ولاعطاء او تحول بعض المصارف التقليدية الى نشاط الصيرفة الاسلامية مع العلم ان اخر احصائية ظهرت عام 2010 تشير الى ان المصارف الاسلامية في انتشار جغرافي كبير في 53 دولة موزعة على خمس قارات يضم الشرق الاوسط 65% من المصارف الاسلامية ودول الخليج العربي 81% وجنوب شرق اسيا 41% واوربا وامريكا 7% وافريقيا 3% كما تظهر في ادناه:

عدد المصارف	اجمالي حجم الودائع	اجمالي حجم التمويل	اجمالي الاصول	عدد المصارف
عدد المصارف في العراق	370 بليون دولار بنسبة نمو 45%	400 بليون دولار وبنسبة نمو 40%	550 بليون دولار بنسبة نمو 37%	400 مصرفا بعد ان كان عشر مصارف بداية السبعينات
9 مصارف و 3 فروع حكومية و 3 فروع اجنبية				

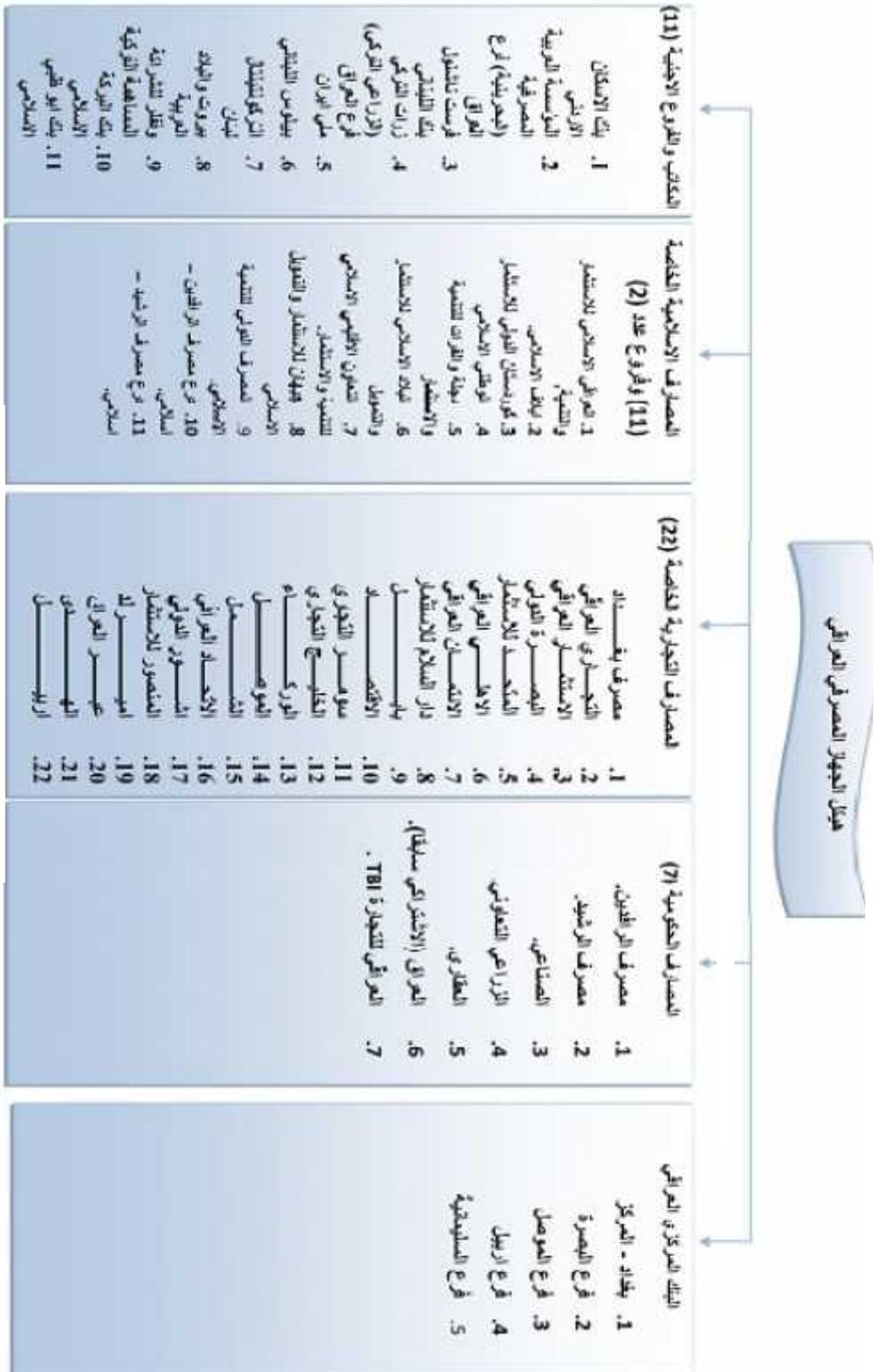
ومن المتوقع ان ينمو حجم اعمالها مطلع 2014 لتصبح بحدود 2 ترليون دولار وبنسبة نمو 24 - 30 % كما ان هناك تصورا ان تكون لندن مركزا للتعاملات الاسلامية ويوجد حاليا صيرفة اسلامية في بريطانيا وامريكا وفرنسا علما انه تم مؤخرا تاسيس مصرف اسلامي في بريطانيا وكذلك في ايطاليا بداية علم 2008, كما ان الخزانة الامريكية تفكر باصدار سندات اسلامية وهذا ان دل على شي فانما يدل على ارتفاع الطلب على المنتجات الاسلامية من قبل العملاء الى جانب ارتفاع ارباح الصيرفة الاسلامية كونها اكثر مخاطرة وكلما ارتفعت المخاطر زادت العوائد اضافة الى ان هناك مصارف تقليدية تقدم من خلال نوافذها منتجات مصرفية اسلامية بحجم اعمال وصلت الى 400 مليار دولار امريكي وهذا ان دل على شي فانما يدل على التوسع الهائل والكبير منذ بداية نشاتها في بداية السبعينات من القرن الماضي وان المؤشرات تشير الى انه كلما زادت امكانياتها ونشاطاتها المالية ينعكس ايجابا على اقتصاد الدولة بشكل عام وعلى الافراد بشكل خاص, على اعتبار ان المصارف تعد حلقة من حلقات التطور الاقتصادي والمالي لأي بلد وانعكاسا لانظمتة الاقتصادية والمالية باعتبارها عماد الاقتصاد ومحوره ولا تتقدم الدول او تتطور بدون وجود نظام مصرفي معافى وآمن وذلك لما يوفره من امكانات من خلال انشطته وعمله وعليه فانها احتلت اهمية جوهرية وقد وصفها البعض كالقلب في الجسم ليضخ الدماء الى اوعية الجسم المختلفة حتى يستمر جسم الانسان في الحياة, اما سمات الصيرفة الاسلامية في اعلى الهرم تحقيق قيم تربوية وانسانية وتحقيق توازن اجتماعي من خلال العلاقة التكافلية او نظام للتكافل الاجتماعي وفق مبدأ التضامن ومساعدة الغير والدعم والحماية والخراج بالضمن, من خلال العدل باقامة التوازن بين طرف العقد والتي جعلت الخراج (لمتحمل الضمان) والعُرم على مستحق العُرم (الخسارة) اذ ان مبدأ العُرم بالعُرم هو مبدأ اساسي في اقرار العدل في المعاملات حيث لا يصح ان يضمن الانسان لنفسه مغنما (ربحا) ويلقي العُرم (الخسارة) على الطرف الاخر, لذلك فان هذا المبدأ يكون في المعاملات الشرعية اما الظلم في انظمة المعاملات (الربوية) فان المدخرين يعيشون على عوائد مدخراتهم دون ان يتحملوا اية خسائر جراء توظيفها او استثمارها اذ انهم لا يقومون بتقديم اي عمل او جهد, وعندها فانهم

يكسبوا المغنم (الربح) دون مغرم (الخسارة). ان الحصول على ارباح (مغنم) من خلال التوظيف او الاستثمار اذا كان بدون مخاطر فانه لا يحقق النمو والقيم الاجتماعية والانسانية والاقتصادية , اذ ان العمل المخاطر يمتاز بكون المستثمر يتحمل نتائج توظيفه لامواله (غنما او غرما) (ربحا او خسارة) علما ان استعداد المستثمر لتحمل المخاطر عن استثماراته يعد امرا غاية في الاهمية من الناحية الشرعية حتى يطيب الربح (او المغنم) في اية عملية يمكن للمستثمر ان يستثمر بها امواله.



شكل (1) سمات الصيرفة الاسلامية وحصتها السوقية

شكل(2) هيكل الجهاز المصرفي العراقي



* إجمالي عدد المصارف المملوكة للدولة و الخاصة بلغت اعباية
2010 (900) فرعا .

* اما المصارف الخاصة مع فروعها بلغت (503) .

تعريف المصرف الإسلامي

وردت تعريف كثيرة عن المصرف الإسلامي, البعض عرفه بأنه مؤسسة مالية إسلامية تؤدي أعمال وانشطة مصرفية مختلفة وفقاً لحكم الشريعة, ما يهمننا ان نتفق على ان المصرف الإسلامي هو المصرف الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية والاستثمارية, من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائم على مبدأ المشاركة في الربح أو الخسارة, ومن خلال إطار الوكالة بنوعها العامة والخاصة" (عُثمًا أو عُرمًا وحسب مفهوم الخراج بالضمان السابق ذكره).

وفي تعريف أهداف المصارف الإسلامية يجب أن نشير إلى أن الأهداف تنبع من مشكلات قائمة بالفعل في المجتمع, فالمشكلة تعبر عن حاجة أو رغبة قائمة بحيث تكون الحاجة هي الهدف, والتوصل لأسباب إشباع هذه الحاجة هو الحل على اعتبار ان التعرف وتحديد المشكلة يعد نصف الحل, وقد كانت من أهم حاجات المجتمعات الإسلامية وجود جهاز مصرفي يعمل طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ويقوم بحفظ أمواله واستثمارها, بالإضافة إلى توفير التمويل اللازم للمستثمرين بعيداً عن شبهة الربا.

وبانتشار المصارف الإسلامية في المجتمعات الإسلامية تكون قد أوجدت حلاً لهذه المشكلة.

اهمية المصارف الإسلامية

أوجدت المصارف الإسلامية نوعاً من التعامل المصرفي لم يكن موجوداً قبل ذلك في القطاع المصرفي التقليدي. فقد أدخلت المصارف الإسلامية أسس للتعامل بين المصرف والمتعامل تعتمد على المشاركة في الأرباح والخسائر بالإضافة إلى المشاركة في الجهد من قبل المصرف والمتعامل, بدلاً من أسس التعامل التقليدي القائم على مبدأ المديونية (المدين/ الدائن) وتقديم الأموال فقط دون المشاركة في العمل, واعتبره (الربا) أو الفائدة والذي يتمثل في الزيادة المشروطة والمحددة سلفاً في أصل رأس المال سواء اكان نقداً او عرضاً نضير الزيادة في الاجل او الانتظار اي مبادلة مال بمال وزيادة بدون وساطة سلعة ويختلف عن الربح الحلال الذي هو نتيجة عمليات بيع مشروع والذي يتمثل في الزيادة في أصل المال نظير تقليبه وتحريكه وتعرضه للمخاطر المختلفة خلال دورته اي الربح الذي يكون وفقاً لمبدأ الشراكة في الربح وبخسارة (اي قاعدة العُثم بالعُرم).

وهذا هو الفرق بين الربح الحلال والربا الخبيث, مع العلم ان كافة انواع الربا محرمة شرعاً بانواعها المختلفة (ربا ديون, ربا ببيع, او ربا قروض استهلاكية, و ربا قروض انتاجية) لان الله تعالى حرم الربا لما فيه من اثار نفسية واخلاقية واجتماعية واقتصادية وسياسية ولهذا اضحى ضاراً وله اثار سلبية لذا عدّ الربا (وشر ومضار وحرب على الانسانية جمعاء) لانه ينشر الحقد والبغضاء والحسد والكراهية.

عن الرسول الكريم (دع مايريبك الى ما لايريبك) وعن الرسول الكريم (ص) " من اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه" كما أوجدت المصارف الإسلامية أنظمة للتعامل الاستثماري في جميع القطاعات الاقتصادية وهي صيغ الاستثمار الإسلامية (المرابحة/ المشاركة / المضاربة / الإستصناع / التأجير/) إلى غير ذلك من أنواع صيغ الاستثمار التي تصلح للاستخدام في كافة الأنشطة.

وترجع أهمية وجود المصارف الإسلامية إلى ما يلي:

- 1- تلبية رغبة المجتمعات الإسلامية في إيجاد قنوات للتعامل المصرفي بعيدة عن استخدام أسعار الفائدة.
- 2- إيجاد محل لتطبيق فقه المعاملات في الأنشطة المصرفية (من اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه ...).
- 3- تعد المصارف الإسلامية التطبيق العملي لأسس الاقتصاد الإسلامي, من خلال الربط بين المال والعمل والجهد والعلم.

رسالة المصارف الإسلامية

انطلاقاً من حاجة المجتمع الإسلامي والفرد المسلم الى ان يجد ملاذاً للتعامل المصرفي والاستثماري بعيداً عن شبهة الربا, فان رسالة المصارف الإسلامية هي مصارف تنمية ورسالتها في تنمية وتطوير المجتمعات والأفراد اي تسعى الى الجمهور بغض النظر عن دينهم وأعرافهم وضمن بياناتهم المختلفة كي تساهم في تنمية وتطوير هذه البيئات : (تقديم الخدمات المصرفية والاستثمارية في ضوء احكام الشريعة الإسلامية).

اهداف المصارف الإسلامية

في سبيل تحقيق رسالة المصرف الإسلامي فان هناك العديد من الاهداف التي تؤدي الى تحقيق تلك الرسالة وتحقيق المسؤولية الاجتماعية مع الاطراف كافة (المتعاملين مع المصرف والعاملين منه وتجاه المساهمين لتحقيق أرباح عن استثماراتهم من خلال نظام حوكمة سليم وايضاً بتأمين فرص عمل لشرائح واسعة من المجتمع من خلال برامج لدعم الاسر الفقيرة وذات الدخل المحدود بغض النظر عن الدين والعرق:



شكل (3)
 *المصدر : د. عدنان رزق
 وبتصرف من الباحث

خصائص المصارف الإسلامية

ان الوضع الاقتصادي والمصرفي والمالي الذي نعيشه وعاشته البلدان الغربية وامريكا أثر الازمات المالية المتكررة بدأ من أزمة الكساد العظيم عام 1929 وأخرها أزمة السيولة او ما تسمى أزمة الرهن العقاري , كل هذا ما فرض على هذه البلدان ممارسة نوع من أستقطاب الثروات الضخمة من البلدان الاسلامية (معظمها نتيجة ارتفاع اسعار بيع البترول) بشتى السبل والوسائل ومن ضمنها التمويل الاسلامي والذي قامت من خلاله بمعالجة حالات الجفاف في منابع الائتمان عن طريق اعادة رسملة للعديد من المصارف الاوربية بهذه السيولة الاسلامية الضخمة والتي شهدت نمواً مطرداً وهذا نتيجة لغياب دراسات وبحوث ومرجعيات واستراتيجيات لتوجيه واستثمار وتوطين هذه الاموال في البلدان العربية والاسلامية بدلاً من توظيفها في بلدان أخرى , وكان بالإمكان توظيفها في مجال إصدار صكوك اسلامية او في تمويل مشروعات التعليم والصحة ضمن المسؤولية الاجتماعية الملقاة على هذه البلدان .

وبناء عليه وطالما أن الصيرفة الاسلامية بدأت بالانتشار الجغرافي في جميع دول العالم عليه ينبغي ان لا يكون هذا الانتشار والتوسع على حساب النوع , لذلك فأن القائمين والمختصين بالصيرفة الاسلامية ان يتم تركيزهم على التطوير في تقديم الخدمة الافضل والمنتج الجيد وليس الانتشار فقط حتى تكون تجربة الصيرفة الاسلامية في العالم قابلة للتحقيق والنجاح والنمو مع ضرورة ابراز الفروقات بين الصيرفة الاسلامية والصيرفة التجارية (التقليدية) حسب حجم الاعمال وجودة الموجودات وجودة الائتمان ونوعية المنتج بما يخدم شرائح واسعة من المجتمع الذي تعمل به وتثبيت وتبرز الجانب الايجابي للصيرفة الاسلامية بربط المال بالجهد والعمل والعلم على أعتبا ران العلم هو النور الذي يضيء الطريق امام العاملين والعمل يعد كالعجلات التي توصل الانسان الى هدفه من بناء وتطور وتدريب الكوادر بحيث تكون مؤمنة بالصيرفة الاسلامية من الناحية الفنية والشرعية .

لذلك يمكن أن نحدد بعضاً من الخصائص التي تميزت بها الصيرفة الاسلامية بـ

1. **انها استبعدت الربا (الفائدة)** من نشاطها نهائياً (اخذا او عطاء) لكونها من المحرمات او الموبقات السبع وعلى اعتباره كسب حرام وندس وقذارة وشح وبخل وان الله تعالى قد نهى عنه في اربع سور كريمة , كما وردت كلمة (الربا) ثمان مرات في القران. " سورة الروم - النساء - ال عمران - البقرة" وقد شن الله ورسوله حرباً على اكل الربا, ومؤكله. كما سبق ذكره.

2. **ان النظرية الاسلامية تقول** " ان المال لا يلد المال وانما يلد المال العمل فهذا بماله وهذا بجهد ربحاً او خسارة و الاية الكريمة " واخرون يضربون في الارض يبتغون من فضل الله ... " وعلى اعتبار ان الارباح والعوائد تعتبر وقاية لراس المال في مشروع المضاربة ومكنتها من نشر فقه المعاملات والكسب الحلال عن طريق فقه الصيرفة الاسلامية.
3. **اصبحت اكثر مقدرة وكفاءة متميزة** على تجميع الارصدة النقدية والاموال القابلة للاستثمار (مصادر التمويل) بما جعلها ان تطور النظام المالي الاسلامي بشكل لم يسبق له مثيل كما ان ارتفاع اداء المصارف الاسلامية وامكانياتها العالية في ادارة الاموال واستثمارها وهذا ان دل على شي فانما يدل على قيادة مسيرة التطوير والازدهار في العمليات الاقتصادية من خلال تحقيقها فرص نجاح وضخامة المعاملات المالية الاسلامية (مثل الصكوك - المشاركة - المضاربة) يؤكد قدرتها العالية على ادارة الاصدارات المالية الكبرى وفسح المجال واسعا امام المستثمرين والمشاريع الاستثمارية للاستفادة من اصحاب رؤوس الاموال الاسلامية التي تخشى من التعامل مع المصارف التقليدية كونها تلبى حاجات جميع العملاء وترفع من نوعية هذه الخدمات والمنتجات المالية التي تطرحها المصارف وعندها سيكون العميل هو المستفيد الاول والاخير
4. **لها القدرة والكفاءة العالية والمتميزة** على توزيع المتاح من الارصدة النقدية والاموال على افضل الاستخدامات لغرض استخدامها في اعمال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنمية وتطوير الموارد البشرية وتحسين كفاءتها...
5. **اصبح لها من المقدرة العالية في توزيع الموارد المالية** على اساس (الانتاجية والكفاءة الانتاجية) لكي تساهم بشكل مباشر في توزيع الدخل القومي واعادة توزيع الثروة على نحو عادل من خلال تنمية اجتماعية كفوءة وعادلة.
6. **لهذه الصناعة من الامكانات والمقدرة العالية والمتميزة** من خلال الكفاءات المتاحة والمتميزة في ادارة الازمات المالية التي حدثت وتحدث والمثال على ذلك عندما حدثت ازمة جنوب شرق اسيا والازمة الاخيرة في وول ستريت لم تتأثر بها هذه المصارف مثلما تأثرت بها المصارف التقليدية اي ان المصارف الاسلامية كانت اقل صدمة وتأثراً , كما انها حصلت على تقدير المؤسسات المالية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومن خلال امكاناتها فانها اخترقت الاسواق وتغلغت بها عن طريق اصدار الصكوك الاسلامية في كثير من البلدان الغربية.
7. **ان الصناعة المصرفية الاسلامية** وخلال عمرها القليل نجحت بصورة فائقة في تطوير منتجات وخدمات واليات مصرفية تعمل وفقاً لاحكام الشريعة وهذا مما جعلها تتميز بسرعة انتشارها وتطورها وتكيفها لمنتجات جديدة وان تتغلغل في السوق المصرفية العالمية , وان تحقق نمواً سنوياً زاد 20% او استطاعت ان تستحوذ على 40 - 50 % من المدخلات الاسلامية العالمية وتحول مايزيد عن 30% من زبائن المصارف التقليدية من خلال انتقالهم الى التعامل بمعاملات لاتشوبها شبهة الربا واصبح حجم ودائعها يزيد 370 بليون دولار امريكي وبعدها مؤسسات زاد عن 400 مصرفاً وموسسة مالية , لكونها اوجدت ثقافة مصرفية جديدة على اساس التطور والابتكار وبدعت تنافس المصارف المحلية والاجنبية في تقديم المنتجات المتوافقة مع حكم الشريعة وفي 53 دولة موزعة على خمس قارات.
8. **لها القدرة والامكانيات والكفاءة العالية والمتميزة** لدفع النشاط الانتاجي نحو النمو باعلى معدلات ممكنة لاعتمادها على النوايا الصادقة والحرص الواجب وبالالاخص من القائمين عليها من خلال تمسكها باحكام الشريعة بما جعلها اكثر مقدرة ومرونة في ادارة المخاطر المصرفية (R.M) وذلك من خلال دخوله كمشارك او كمضارب ... وكذلك من خلال صيغ المربحة وبيع السلم والاستصناع ومقدرته على دراسة المشاريع المستهدفة وذات النفع العام والتي تجعله ان يكون بعيداً كل البعد عن المخاطر المختلفة التي تتعرض لها المؤسسات المالية والصيرفة التقليدية كما تتضمن بعداً اجتماعياً وانسانياً واقتصادياً للمعاملات المالية الاستثمارية من خلال الزكاة والقرض الحسن والعديد من أنظمة التكافل الاجتماعي والانساني, من خلال ايجاد مؤسسات استراتيجية داعمة لانشطتها مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية ومجلس الخدمات المالية الاسلامية في ماليزيا والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الاسلامية في البحرين وهذه المؤسسات المالية الاسلامية والمصارف بما يحقق دورها الاساس في تحقيق التكامل المصرفي الاسلامي.
9. **كما ان الانتشار الكبير والواسع لاعداد المسلمين** في جميع ارجاء العالم حيث بلغ بحدود 1,5 مليار والنصف مليار مسلم او خمس سكان العالم بالاضافة الى ان الكثيرين منهم لديهم الرغبة الشديدة والملحة على ان تكون عوائدهم من طرق مشروعة وبعيدة كل البعد عن شبهة الربا "من اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه", والتزامها بتحقيق مقاصد الشريعة في الكسب الحلال وعدم تركز الثروة بايد فنة قليلة منعا لاستغلال الآخرين , وتحقيق الضروريات من جميع المعاملات والتصرفات بعيداً عن شبهة اكل اموال الناس بالباطل وبالتالي ابتغاء اقصى كفاءة في اداء الاعمال.
10. **هناك ضغوط كثيرة واجهتها الصناعة المصرفية الاسلامية** في العالم وبالالاخص بعد التحديات الكبيرة اثر احداث ايلول وهذا مما حفز القائمين على المصارف الاسلامية . والفقهاء من ان يطوروا ويكيفون قوانين خاصة بالمنتجات الاسلامية (كالصناديق الاسلامية, والصكوك الاسلامية ... وسندات القروض ...) حيث تكون هذه المنتجات بعيدة عن شبهة الربا ...
11. **التأكيد على العمولة باعتبارها (اجرة عمل)** والاهتمام الواسع والكبير بتوسع الدخول التي تدر عنها وبما تسمى (على اساس العمولات) وكذلك تعففها او ابتعادها عن فائدة القرض اخذاً او عطاءاً او التعامل بها بكل شكل باعتبارها

(اجرة عن راس المال) ونستخلص من كل ذلك بان بدأت شريحة كبيرة من المتعاملين تزداد وعيا بالصيرفة الاسلامية من خلال الصيغ والمنتجات التي قدمتها وتترك التعامل مع المصارف التقليدية.

التحديات التي تقف عائقاً امام تطور الصناعة المصرفية الإسلامية

أن علاقة البنوك المركزية بالمصارف الاسلامية هي بالاساس علاقة رقابة وارشاف ودعم عند الضرورة أذ أن البنوك المركزية عليها واجب اخلاقي واقتصادي هو ان تؤدي دورها الاساس في حماية اموال الجمهور (المودعين والمستثمر) وأن وظائف البنوك المركزية كثيرة ومنذ ان بدأت من 1656 في السويد لحد الان في اصدار النقود والمحافظة على استقرار سعر صرف العملة والمحافظة على قيمتها ومراقبة اليات العمل المصرفي والمحافظة على حقوق المودعين والمساهمين والمتعاملين والاحتفاظ باحتياطات الدولة (من الذهب والعملة الاجنبية) ومستشار الحكومة ويفرض الحكومة عند الحاجة من خلال سندات خزينة وادارة المدفوعات واجراءاتها واصدار المعلومات عن الحالة الاقتصادية والمالية ... الخ.

ان من اكبر التحديات التي واجهتها الصناعة المصرفية الاسلامية هو في صعوبة تعديل أنظمة رأسمالية كي تناسب عمل الصيرفة الاسلامية ومن هذا المنطلق يمكن حصر بعض هذه التحديات إضافة الى الازمات المالية التي تعرضت لها الكثير من دول العالم وخاصة الدول الاوربية وامريكا .

ان حكومات كثيرة حاولت ان تضع عوائق كثيرة أمام أنتشار وتوسع الصناعة المصرفية الاسلامية في محاولة منها في عدم الاضرار بالمصارف التقليدية وعدم فسح المجال أمام المصارف الاسلامية بالتوسع والانتشار اكثر , حتى تبقى الغلبة والانتشار للمصارف التجارية (التقليدية) ومع هذا أنتشرت في خمس قارات ضمن 53 دولة . ومن هذه المقدمة نستطيع ان نحصر بعضاً من هذه التحديات في :

1- **من النواحي التشريعية** في اختلاف الاجتهادات والفتاوى الشرعية – حيث نلاحظ ان هناك تناقض حاد وشديد للفتاوى لدى هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية مع تعددها وبين تلك الهيئات الشرعية وعلماء المسلمين من خلال هيئات الرقابة الشرعية ما بين فتوى نظرية وفتاوى تلامس الحاجة المصرفية والحياة الاقتصادية وما بين متمسك بالاصل الشرعي وتطويع المسائل الفقهية بما يتناسب مع اعمالها الى درجة التساهل والتفريط بدافع الحرص على المسيرة الصيرفة الاسلامية , كما عكست الاختلاف في التطبيق وادت الى تنوع نماذج وعقود التمويل وهذا ما جعل القائمين الاوائل للمصرفية الاسلامية ان يواجهوا تحديات في اصدار قوانين خاصة بانشاء مصارف قائمة على حكم الشريعة .

2- **من الناحية القانونية** – حيث نلاحظ ان البنوك المركزية لن تعترف بالمصارف الاسلامية في اغلب الدول التي تعمل في نطاقها ذلك ان معظم القوانين قد وضعت وصممت وفق النمط التقليدي وتحتوي احكاماً لا تناسب انشطة العمل المصرفي الاسلامي , كما انفردت بعض الدول الكبرى وهيمنت على الانشطة المصرفية في الدول الاسلامية .

3- **اما التحديات من النواحي الاقتصادية** – حيث ان القوانين الصادرة من البنوك المركزية قد منعت المؤسسات المالية المصرفية من ممارسة اعمال التجارة وتملك المعدات والعقارات واستثمارها وتأجيرها مع ان تلك الاعمال من صميم انشطتها في الوقت الذي يعفي فيه رساميل وفوائد المصارف التقليدية .

4- **كما انه نلاحظ هناك تحديات من الناحية التشغيلية** – ان البنوك المركزية تلزم جميع المصارف بضرورة الاحتفاظ بنسبة من ودائعها بحدود 15% من ودائعها لدى البنك المركزي وان المصارف تقوم بدورها باقراض هذه المبالغ بفائدة وهو مالا يتفق مع منهجها الاسلامي .

5- **وان هناك عدم توفر المورد البشري الكفوء** لادارة وتنوع وزيادة ادوات الاستثمار لدى المصارف الاسلامية , وبعد اكثر من ثلاث عقود من عمر الصيرفة الاسلامية ولم تقم البنوك المركزية باصدار اية تعليمات من قوانين واضحة وشفافة للمصرفية الاسلامية وبالاخص بتقديم بدائل في انشطة السوق المفتوحة او الخصم او المقرض الاخير والتي تستفاد من هذه التسهيلات منها المصارف التقليدية اما الصيرفة الاسلامية فانها بحكم ابتعادها عن التعاطي بالفائدة فان قوانينها تحرم عليها تلك التسهيلات .

6- **وايضاً هناك تحديات من الناحية الادارية** .. على اعتبار ان المصارف الاسلامية تفتقر الى تحديد اجراءات التأسيس وقواعد المراقبة والتفتيش وسقوف الائتمان ومشاكل نسب الاحتياطات والسيولة والتنسيق فيما بين الادارات وبين المصارف الاسلامية .

7- **واخيراً هناك تحديات خارجية عن طريق زيادة حدة التنافس** وذلك عندما دخلت المصارف التقليدية العربية والغربية الى السوق الصيرفة الاسلامية بما تملكه من امكانات هائلة وخبرات وذلك من خلال اتساع نشاط القطاع المالي الغربي عموماً والاوربي بوجه خاص واتجاه المؤسسات المالية العالمية نحو الاندماج والتعليق .

8- **هناك تحدي اخر وهو الالتزام بتعليمات البنوك المركزية** , وتحديات الالتزام بتعليمات هيئات الرقابة الشرعية وايضاً الالتزام بمعايير الرقابة المصرفية (الصادرة عن لجنة بازل) لمواجهة المخاطر الائتمانية والسوقية ومخاطر التشغيل , اضافة الى الالتزام بمعايير الحوكمة والتي تهدف الى وجود نظام تدقيق داخلي وشرعي ونظام حديث للمخاطر يوفر

امكانية مساهمة الادارة التنفيذية والتأكد من قدرة مجلس الادارة على حمل الامانة بكل حيادية عالية والابتعاد عن المحسوبة والامبالاة .

لذلك فانه على الصيرفة الاسلامية ان تعمل جادة للوقوف امام تحديات العولمة و(الاندماج والتكامل) والعمل على الشراكة المتعددة الاستثمارات باشراف هيئة عامة ومجلس اعلى يربط الامور ببعضها لكون ان مقاصد الشريعة هي المحافظة على الدين والمال بالدرجة الاساس للمحافظة على مال المجتمع الاسلامي وانفسهم وعقولهم وتوجهاتهم لخدمة الجماعة وليس الى استخدام الوسائل لمجرد الاحتيال للوصول الى الربا المحرم .



شكل (4)

علاقة البنوك المركزية بالمصارف الإسلامية

نظراً لعدم أستعادة المصارف الاسلامية من بنوكها المركزية على اعتبارها الملاذ الاخير وذلك لتأمين سيولة كافية عند حاجتها اليها , تلجأ المصارف الاسلامية الى الاحتفاظ بنسبة سيولة عالية لديها في خزائن المصرف وهذا ما ينعكس سلباً على ربحية هذه المصارف وعلى ارباح اصحاب حسابات الاستثمار .

لذلك ينبغي على البنوك المركزية ان تلجأ الى منح المصارف الاسلامية قروض حسنة (بدون فائدة) لمدة محدودة جداً يعادل ما لدى المصرف من احتياطات نقدية ويكون هذا الاجراء عندما يحتاج المصرف الى سيولة او يصار الى اقامة صندوق تشترك فيه المصارف الاسلامية لدى البنوك المركزية اي تساهم بقدر محدود من نسبة ودائعها يتبع ذلك ان يكون لها الحق في الاقتراض من هذا الصندوق من غير فرض فوائدها ان يكون الاستخدام الصافي لهذه التسهيلات صافراً خلال فترة زمنية محددة ويمكن ان ينظر لهذا الاجراء على أنه أحد أشكال التأمين التعادلي (التكافلي)

هذا المقترح وضعه الدكتور عمر شابز والدكتور حبيب احمد

- ✓ ان البنوك المركزية تلزم المصارف جميعها بايداع نسبة معينة من مجموع ودائعها على شكل نقد لدى البنوك المركزية, للحفاظ على المركز المالي للمصارف مع حماية اموال المودعين , فمثلا في العراق 15% وفي الاردن 15% علما ان هذه النسبة ستخرج من الوعاء الاستثماري للمصارف.
 - ✓ تقوم البنوك المركزية احيانا باصدار سندات دين وبفائدة سنوية لتمويل عجز معين, وطالما انها بفائدة فان المصارف الاسلامية لاتستطيع ان تتعامل بها باعتبارها بعيدة عن نشاطها على اعتبار انها فائدة.
 - ✓ وهناك اداة اخرى ايضا باعتبار البنوك المركزية كمالذ اخير اقراض المصارف مقابل فائدة, تلجا اليها المصارف عندما تحتاج الى سيولة, لذلك فان المصارف الاسلامية لاتستطيع الاستفادة منها لكونها مقابل فائدة تدفع للبنوك المركزية, بالامكان البنوك المركزية ان تعين المصارف الاسلامية في حالة حاجتها الى سيولة مؤقتة ان تمولها وبدون فائدة (تتطلب تشريع معين).
 - ✓ ان البنوك المركزية من خلال عملها في المحافظة على اموال المودعين وبالتالي السيطرة على سياسات منح الائتمان في حالات التضخم او الانكماش فانها تقوم بتحديد سقف ائتمانية للمصارف في مدة معينة بهدف تقليل المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف وحماية اموال المودعين حيث لاتميز بين المصرف الاسلامي والمصرف التقليدي علما ان المصرف الاسلامي يتعامل بانشطة تمويلية استثمارية وفقا لمبدأ الربح والخسارة وليس الاقراض.
 - ✓ تلزم البنوك المركزية المصارف كافة عن طريق تحديد نسبة كفاية راس المال اي نسبة راس المال الى كافة الودائع وذلك حسب متطلبات بازل 2 حيث الزمت المصارف بنسبة 12% حيث لم يتم التفريق بين المصرف الاسلامي والمصرف التقليدي في حساب مدى تغطية راس المال المصرف للمخاطر الائتمانية باستثناء الحسابات الجارية بالانواع من المصروفات حيث لاتعتبر الودائع قرضا على المصارف الاسلامية وانما هي اموال مساندة ومعززة لحقوق الملكية وتشترك معها بالربح والخسارة لذلك ينبغي ان تستنتى المصارف الاسلامية من هذا المؤشر.
- شركات لها أسس وقواعد تقوم بها...

يستلزم البدء بشركات رأس المال المخاطر – وشركات التمويل والإستثمار المتخصصة والمصارف الإستثمارية وصناديق الإستثمار المتخصصة والمصارف الإستثمارية وصناديق الإستثمار وأخيراً المصارف التجارية .

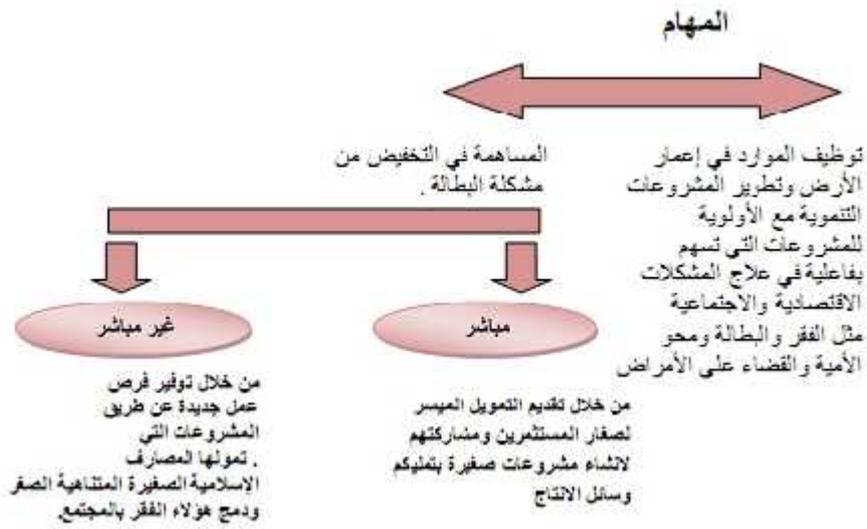
لماذا الصفة الإسلامية

السيولة الضخمة التي تراكمت لدى الدول النفطية وخصوصا بعد ارتفاع اسعار ارتفاع اسعار البترول ومعايير الصدق والامانة والشفافية

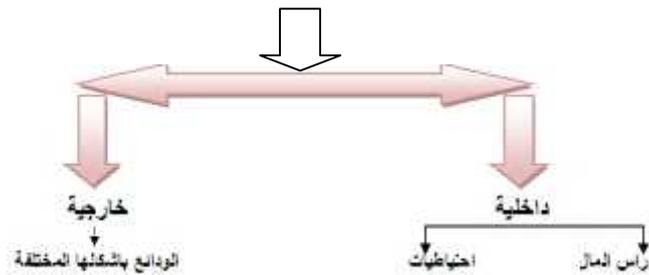
الوعي المصرفي في العالم العربي ضعيف ولايرقى الى الطموح وعدم اهتمامها بالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر

انخفاض الثقة بالمصارف التجارية (التقليدية) من خلال عدم اهتمامها بالفقراء والسعي لخدمة الاغنياء

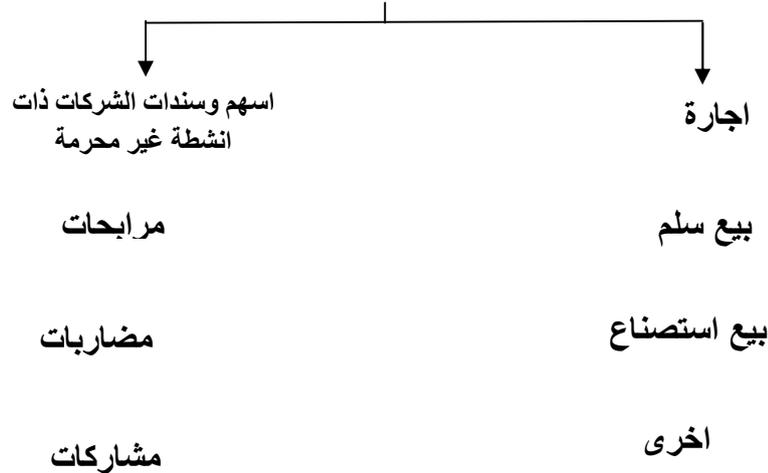
- كل هذه المؤشرات شجعت على ارتفاع نسبة النمو في الأخذ بعمليات التمويل الإسلامي .
- وهذا مما أدى الى تعميق أسس وجذور المصرفية الإسلامية حيث تبنى على جوهر القواعد المالية والمصرفية الإسلامية وتؤدي الى خدمة الإقتصاد والتنمية والرفاهية لا أن تستثمر كمعاملات صورية أو غير مباشرة للمنتجات المالية والمصرفية التقليدية الغربية كي لا تتعرض في فترة مستقبلية لأزمة ثقة من حيث مصداقيتها الشرعية او من حيث ارتفاع تكلفتها بشكل لا يعكس كفاءة أعلى في معاملاتها .
- أسباب الأزمات المالية تعود الى قيام المؤسسات المالية والمصارف بتقديم معاملات تعتمد على صور متعدد من الضرر والغبن والتدليس إضافة إلى قيامها على الربا فيما تنبناه من عقود وإستثمارات مالية .
- ذكر رئيس وزراء بريطانيا (بأن البنوك الإسلامية أكثر أماناً ومحافظة محمية بأصول حقيقية وعملياتها ذات مردود جيد على الإقتصاد ومربوطة بمشاريع رصينة وقوية) .



مصادر اموال المصارف الإسلامية



الاستخدامات (صيغ مختلفة)



وعلى رغم ما حققته المصارف الإسلامية من منجزات إلا أنه يؤمل منها تحقيق المزيد من المنجزات ، وخاصة فيما يتعلق بدورها التنموي ومساهمتها في علاج المشكلات الاقتصادية والاجتماعية للشعوب الإسلامية وعليه فان الجميع مدعو من اجل رفع وتاهيل وتحديث القطاع المالي والمصرفي عامة والقطاع المصرفي الاسلامي خاصة عن طريق جملة من العوامل اهمها تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وتوفير الاطار التشريعي والرقابي مع تنويع الخدمات وابتكار خدمات متطورة تلائم الجميع ، وادخال تقنيات حديثة وفي مختلف المجالات المالية والمصرفية اضافة الى ضرورة اعادة تاهيل المورد البشري بغرض تحقيق فرص النمو والتطور ومواجهة التحديات وبناء عليه ينبغي العمل على :

1. التوسع في صيغ التمويل طويلة الأجل وتطوير الأدوات المالية الحالية بدلا من التركيز على المربحة واعتبارها كمصدر مأمون للدخل .
2. دعم المشروعات الصغيرة والحرفية ، من خلال تشجيع الضعفاء والفقراء وذوي الدخل المحدودة الى الدخول الى الدورة الاقتصادية من خلال المضاربة ... باعتبار ذلك هو الحل الامثل لتمويل ونجاح مثل هذه المشروعات وخاصة المتناهية الصغر.
3. التوسع في التمويل الاجتماعي (موارد الزكاة والصدقات الجارية والتبرعات والأوقاف والقروض الحسنة) ، باعتبار ان فريضة الزكاة لها انعكاسات كثيرة على التنمية الاقتصادية والانتاجية والاجتماعية وذلك من خلال القضاء على الفقر وتقليص الفجوة بين الفقير والغني وقتل الشح والبخل لدى الاغنياء ومحو الحسد والبغض لدى الطرف الاخر وهذا مايجعل من ضرورة اعداد برامج لتحويل الفقراء الى منتجين من خلال امدادهم بالقروض الحسنة ومن موارد الزكاة حتى لايقعوا في براثن الديون الربوية.
4. دعم المصارف الإسلامية من قبل الحكومات باصدارها قوانين وتشريعات تلاءم عملها المصرفي وخصوصاً قانون المصارف الإسلامية وهذا مايجعل انتشارها اوسع واكثر جذبا واستقرارا.
5. تعزيز التعاون المشترك بين المؤسسات المالية الإسلامية .
6. تعزيز التعاون فيما بين المصارف الإسلامية والبنوك المركزية ، مع ضرورة ان تكون ثمة استقلالية واضحة للسياسة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي من خلال ايجاد نمط رقابي يتفق وطبيعة عمل المصارف الإسلامية لكونها تخضع لنفس الادوات الرقابية للمصارف التجارية التي يطبقها البنك المركزي وخاصة مايتعلق فيها بالاحتياطي القانوني وسعر الخصم ، والسقوف الائتمانية وعمليات السوق المفتوحة وسندات الدين والمقرض الاخير.
7. زيادة رؤوس الأموال وتوسيع قاعدة المساهمين وتطبيق سياسة الاندماج لتعزيز قدرتها التنافسية .
8. تكوين هيئة شرعية عليا لجميع المصارف الإسلامية للرجوع اليها وتوحيد الفتاوى مع ضرورة التنسيق والتناغم بين الهيئات الشرعية المختلفة (اي ضرورة وجود مرجعية) بدلا من كثرة الاجتهادات واختلافها مما يربك العمل المهني وبالتالي يربك جمهور المتعاملين (ويفقد مصداقيتها) مع ضرورة توفر كوادر كفوءة قادرة على الافتاء وذات خبرة مصرفية.
9. ضرورة وضع تشريعات خاصة باصدار صكوك (مضاربة او مشاركة او اجارة او مربحة).
10. ضرورة قيام البنوك المركزية على تحفيز وتشجيع المصارف الإسلامية على اقامة او تاسيس سوق بين المصارف الإسلامية وتطويره وتوفير الية ملائمة للسيولة تسهل عملية ادراة السيولة بين المصارف الإسلامية على ان يكون قائما وفقا لحكم الشريعة ، وذلك لكونه من ابرز التحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية هي في عدم توفر السيولة حال الحاجة اليها (التقليب* او التنضيب*) اما اذا كانت هنالك فوائض في السيولة يمكن تعبئتها لغرض تمويل الاستثمارات وتمويل مختلف انواع المشروعات.
11. تبني ثقافة التمييز المهني اذ لا بد للمصارف الإسلامية ان تستثمر في المورد البشري سواء الموظفين او الانظمة وتقييم الموظفين لضمان استمراريتهم وتطويرهم (ليكون مهنيا وحرفيا بالعمل المصرفي الاسلامي بعد ان يكون مؤمنا بذلك العمل مع ضرورة تاسيس معاهد خاصة للتدريب على الخدمات المصرفية الإسلامية ، طالما ان الصيرفة الإسلامية ومنتجاتها اصبحت العمود الفقري في اصلاح الانظمة الاقتصادية وخصوصا ذالعربية الإسلامية لذلك لا بد من تاهيل المورد البشري بالمزيد من الاهتمام بالتدريب من اجل تاهيلهم مهنيا وحرفيا ليكونوا على دراية كاملة .

* التنضيب: هو تحويل الموجودات السلعية الى اثمان من الدنانير والدرهم (يقابل الحصول على سيولة) (النقص في السيولة).

التقليب: عندما يكون لديه فائض في السيولة يقوم بشراء سلع بالنقد ثم بيعها ووضع ثمن السلعة المباعة في سلعة اخرى وهو يقابل توظيف السيولة اي عندما يكون عجز سيولة او نقص في السيولة يمكن عن طريق التنضيب ومعالجة فائض السيولة عن طريق التقليب.

12. ضرورة تطوير منظومة ادارة المخاطر بالتنسيق مع السلطة الرقابية لاشراكه بما يناسب عمل المؤسسات المصرفية الاسلامية, اذ ان الكثير منهم يكتفي بشراء برامج وانظمة كومبيوترية وحلول لادارة المخاطر من دون ان تتلائم مع طبيعة العمل المصرفي الاسلامي ومنتجاته (في المضاربات ومرابحات , اجارة , بيع سلم) وكذلك تطوير الانظمة المصرفية كنظام المدفوعات , والمقاصة الالكترونية.
13. ضرورة وضع اطار حوكمة المصارف والياتها ونظم ادارة المخاطر والضوابط الداخلية وتنفيذها وبما يتطلب لتطوير انظمة الرقابة والتدقيق الداخلي والشرعي وعمل هيئات الرقابة الشرعية وبالتالي تفعيل وتنشيط العمل المصرفي الاسلامي من خلال مبادئ الصدق والشفافية والامانة وبالتالي تحقيق مقاصد الشريعة.
14. ينبغي توظيف الموارد المالية (غير المستغلة) بصورة كافية وتحويلها الى قناة استثمارية مقبولة من وجهة النظر الاسلامية من اجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية , وهذا مايستوجب بالمصارف من استخدام وسائل وادوات حيوية تجذب واستثمار هذه الاموال من المسلمين بدلا من ترك مدخراتهم دون الحصول على عوائد (لكي يتفادوا الربا), اذ ان الكثير منهم لازال يفضل ادخار امواله دون قبول اي عوائد لاسيما اذا علمنا بان المصارف التقليدية (الربوية) تسعى جاهدة لاستغلال هذه الاموال لديها, وتبقى الفجوة كبيرة ما بين الاغنياء والفقير (اي بما معناه) جعل الاغنياء اكثر غنى والفقراء اشد تعاسة وفقرا.
15. لذلك ينبغي ان يكون العمل المصرفي الاسلامي بحاجة الى الاجتهاد المستمر من خلال نشر الوعي المصرفي وخاصة في الصيرفة الاسلامية ومنتجاتها وتقديم مناهج تدريبية في المجتمعات والمعاهد بدا من الدراسة الثانوية وانتهاء بالدراسة الجامعية والمعاهد العالية , اضافة الى تاهيل الدعم الحكومي لفتح هذه المعاهد والجامعات المختصة بتقديم الصيرفة الاسلامية ومنتجاتها.
16. تاهيل وتطوير المؤسسات الداعمة والمساعدة (كسوق بغداد للاوراق المالية والاستفادة من نتائجها لتمويل الاقتصاد الوطني وبالتالي ايجاد المعالجة المناسبة لحالات العجز او الفوائض في السيولة.
17. ضرورة تحويل امصارف الحكومية الى مصارف خارجية لغرض تفعيل وخلق المنافسة وبالتالي تحقيق الاصلاح البنوي للاقتصاد وهذا ما يخلق اندماجا مع التجارب العالمية الرائدة في مجال الصيرفة الاسلامية.

المصادر

1. القرآن الكريم: السور القرآنية (البقرة، النساء، آل عمران، الروم).
2. د. شيخون، محمد: المصارف الإسلامية، دراسة في تقويم المشروعية الدينية والدور الاقتصادي، دار وائل للطباعة 2002.
3. السيد الصدر، محمد باقر: كتاب اقتصادنا بـ 3 أجزاء البنك اللاربيوي – مطبعة دار المنار-بيروت
4. العثماني، محمد سعيد: في الاقتصاد الإسلامي، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، 1989.
5. أقبال ، ميراخوار ، وعباس / النظام المصرفي الإسلامي منشورات IMF 1987
6. الدكتور عبد الستار أبو غدة.
7. خوجه - عز الدين / أدوات الاستثمار الإسلامي - مجموعة بنك البركة الإسلامي .
8. الامام، صلاح الدين محمد أمين: توظيف الودائع المصرفية، أطروحة دكتوراه، 1999.
9. مجيد، ضياء: البنوك الإسلامية، مؤسسة شباب الجامعة، الخبراء 1997.
10. الشمري – صادق راشد- كتاب إدارة المصارف – مطبعة دار الصفاء- عمان – الأردن 2008
11. الشمري - صادق راشد / أساسيات الصناعة المصرفية الإسلامية - دار اليازوري - عمان - الاردن 2006
12. السائح، الشيخ عبدالحميد: التضامن الاجتماعي في الإسلام، الاردن، عمان.
13. التسخيري – محمد علي ، خمسون درساً في الاقتصاد الإسلامي
14. حماد ، الدكتور نزيه ، فقه المعاملات المالية والمصرفية – دار القلم – دمشق
15. سمير الشاهد – المصارف الإسلامية ومتطلبات بازل 2 وإدارة مخاطر التشغيل – مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد 299 تشرين الأول 2005 .
16. معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية 1425 هـ -2004م.
17. المعايير الشرعية – الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية
18. مجلس الخدمات المالية الإسلامية - معيار كفاية رأس المال للمؤسسات المالية / ديسمبر 2005
19. الفتاوى الشرعية الصادرة عن البنك الإسلامي الأردني سنة 1414 هـ ، الأردن.
20. مجلس الخدمات المالية الإسلامية – معيار كفاية رأس المال للمؤسسات المالية (عدا مؤسسات التأمين)، ديسمبر 2005.
21. دكتور حامد الحمود العجلان – الربا والاقتصاد والتمويل الإسلامية – رؤية تحتية
22. كراس مراقبة الامثال للقوانين والتعليمات في المصارف الصادر عن اللجنة العربية رقابة المصرفية – في 2005 -

المصادر الأجنبية

- 1-Rose-peber s, Commercial Bank Management -5th. Ed Megraw- Hill I rwin, 2002. USA
- 2- Jessup; Paul F. Modern Bank management- West publishing Co. 1980, Minnesota, USA
- 3- Robichek etal, 1976, p.2991
- 4- Nadler – 1979.Ralfreman and Ford 1984

Islamic banking success factors

Dr. S.R.Alshammary*

Abstract

Although the banking experience is youth, we can't denied its success in country wise or international wise which was effected on the huge amount of assets run by this banks which reached (550) billion dollars and expected to reach in the year 2014 to reach 2 trillion dollars with growth percentage 24 – 30 %.

* Islamic National Bank